مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: (كيف تحكم الصين بكين وعسرة الحكم) بقلم د. دافيد ام لامبتون
اسم الكاتب: سميرة ابراهيم عبد الرحمن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7052
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كيف تُحكم الصين بكين وعسرة الحكم*

ديفيد ام. لامبتون**

ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن[1]

للصين في القرن العشرين ثلاث ثورات . كانت الأولى في العام ١٩١١[2] وهو تاريخ انهيار سلالة تشينغ، ومعها انهار نظام الحكم التقليدي للبلد. وجاءت الثانية في العام ١٩٤٩ بعد أمد طويل من النضال تتوج بكسب ماو تسي تونغ وحزبه الشيوعي، الحرب الأهلية، وتوليه السلطة في جمهورية الصين الشعبية . ولم تنته ممارسة ماو للسلطة بطريقة اتسمت بالعنف وغرابة الأطوار إلا بموته في العام ١٩٧٦.

وما برحت الثورة الثالثة تجري حتى الآن، فنتائجها كانت وما انفكت ايجابية . بدأت هذه الثورة في منتصف العام ١٩٧٧ بصعود دينغ شياو بينغ الذي بدأ عهداً طويلاً دام لعقود من

---

* المقال منشور على صفحات مجلة الفورين افيرز الأميركية في عددها الصادر في كانون الثاني–يناير/شباط–فبراير ٢٠١٤.

** ديفيد ام. لامبتون :أستاذ جورج وسادي هيمان للدراسات الصينية، ومدير الدراسات الصينية في كلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جون هوبكنز . وه ذه المقالة مقتبسة من كتابه ((الزعيم القادم :حكم الصين من دينغ شياو بينغ الى شي جين بينغ))، نشرته مطابع جامعة كاليفورنيا.

_ وهو مفكر له الكثير من المؤلفات في العلاقات الصينية الأميركية، له كتاب يحمل عنوان ((الوجوه الثلاثة للقوة الصينية : القوة والمال والعقول)) استعرض خلاله من منظور جديد صعود القوة اللينة للصين وتأثيراتها على الولايات المتحدة.

رأى في تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة والصين "أهم قرار استراتيجي ايجابي " اتخذه البلدان خلال الستين أو السبعين عاماً الماضية. (المترجمة)

[1] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

[2] في العام ١٩١١، أعلن قيام الجمهورية الصينية (تايوان) بعد نجاح ثورة "وو تشانغ" التي اندلعت شرارتها في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١١ ضد حكم أسرة تشينغ للبلاد . إذ قامت جماعة من الثوار بالإطاحة بالنظام الحاكم والبلاط الإمبراطوري لسلالة تشينغ الحاكمة التي ظلت لمدة قرن كامل قبل هذا التاريخ تعاني من الثورات الداخلية والتحكم الدولي في شؤونها الداخلية من قبل الإمبراطوريات الأخرى. (المترجمة نقلاً عن موقع ويكيبيديا على الانترنت)

الزمن من الاصلاح غير المسبوق الذي حوّل الاقتصاد الصيني الهش الى اقتصاد يكون قدوة عالمية، رافعاً ملايين الصينيين عن خط الفقر، ومطلقاً العنان لهجرة واسعة الى المدن. واستمرت هذه الثورة خلال ولايات خلفاء دينغ: جيانغ زيمين، وهو جينتاو، وشي جين بينغ.

ومن نافل القول، ان الثورة التي بدأها دينغ لم تكن ثورة جذرية باحد معانيها المهمة: إذ ابقى الحزب الشيوعي الصيني (CCP) على احتكاره للسلطة السياسية. مع ذلك، تحجب فكرة ان الصين شهدت إصلاحاً اقتصادياً وليس سياسياً في السنوات منذ العام ١٩٧٧ وراءها حقيقة مهمة مؤداها ان الاصلاح السياسي، مثلما قال لي أحد ال سياسيين الصينيين بثقة تامة في العام ٢٠٠٢ "يحدث بهدوء وبعيداً عن النظر."

والحقيقة هي ان حكومة الصين المركزية تعمل اليوم في بيئة مختلفة جوهرياً بطرقٍ ثلاث رئيسة، عن تلك التي وجدت في بداية ولاية دينغ شياو بينغ . أولاً، بات القادة الصينيون أضعف في علاقة احدهما الآخر ومع بقية المجتمع. ثانياً، ان المجتمع الصيني، كذلك الاقتصاد والبيروقراطية، قد تجزءا الامر الذي أفضى الى مضاعفة عدد جمهور الناخبين في الدوائر الانتخابية الذي يجب على قادة الصين الاستجابة له أو على الأقل إدارته . ثالثاً، يتحتم على قيادة الصين ان تلبي الآ ن حاجات سكان ذوي موارد أكبر من ذي قبل فيما يتعلق بالمال والموهبة والمعلومات.

ولكل هذه الأسباب، بات حكم الصين أعسر مما كان عليه ايام دينغ . وراحت الصين تستجيب لهذه التحولات من خلال إشراك الرأي العام في عملية صنع السياسة، في حين ما برحت تُبقي البنى السياسية ا لأساسية في محلها . ولكن يجافي القادة الصينيون الصواب اذا ما اعتقدوا انهم يستطيعون الاحتفاظ بالاستقرار السياسي والاجتماعي على وجه التحديد دون القيام بإصلاح نظام الحكم في البلد بشكل مثير . إذ تتطلب الصين، المتسمة بدولة أضعف ومجتمع مدني أقوى، بنية سياسية مختلفة بدرجة كبيرة. فهي تحتاج الى التزام أقوى بسيادة القانون مع آليات يمكن الوثوق بها — مثل المحاكم والتشريعات — لحل الخلافات، وتسوية المصالح المختلفة، وتوزيع الموارد. كما تحتاج الى تنظيم حكومي أفضل وشفافية ومساءلة. ولا غرابة في القول ان غياب مثل هذه التطويرات سيترك الصين في مزيدٍ من الاضطراب السياسي في المستقبل، أكثر مما شهدته في العقود الأربعة الأخيرة . ومما لا ريب فيه، ان جارات الصين والعا لم الأوسع سيشعر بتوابع ذلك

نظراً للنطاق العالمي المتنامي للصين . لقد أوجدت الإصلاحات السابقة في الصين ظروفاً يتحتم على قادتها سرعة التكيف معها. فالإصلاح يشبه ركوب الدراجة: اما ان تبقى ماضية قدماً او ان تسقط أرضاً.

ليس كل القادة سواء

وفقاً لعالم الاجتماع الألماني ماركس فيبر يمكن ان تستمد الحكومات سلطتها من ثلاثة مصادر: التراث والتقاليد، وكاريزما القائد الفرد وسماته ، والأعراف ا لدستورية والقانونية. فالصين، على مر مدة الإصلاح، قد تحولت من النوعين الأولين من الشرعية باتجاه شيء يشبه النوع الثالث.

ومثل ماو تسي تونغ، تمتع دينغ بمزيج من السلطة المستمدة من التقاليد والكاريزما . إلاّ ان الزعماء الذين جاءوا بعده نالوا شرعيتهم بطرقٍ مختلفة. فجيانغ (الذي حكم من العام ١٩٨٩ الى العام ٢٠٠٠) وهو جينتاو (من العام ٢٠٠٢ الى العام ٢٠١٢) قد صنفا بدرجات متفاوتة على انهما زعيمان بمستوى دينغ نفسه، في حين نال شي جين بينغ تقييماً أعلى، وذلك ثمرة عملية سياسية جماعية جرت داخل الحزب الشيوعي الصيني في العام ٢٠١٢.[١]

وعلى مر الزمان، تطورت مجموعة من المعايير التي تنظم القيادة، منها محددات المدة والعمر، ومقاييس الاداء، واستطلاعات الرأي داخل الحزب. وعلى الرغم من اهميتها، الا ان هذه المعايير لا ينبغي لها ان تكون غير صحيحة من الناحية القانونية — فهي ناقصة وغير رسمية وذات وجهين — إلاّ انها تؤشر فعلاً تحولاً مثيراً عن نظام ماو الذي اتسم بالنزعة النَزْوية

وما دامت قد تغيرت أسس الشرعية، رأى خلفاء دينغ ان قدرتهم على الشروع بالسياسات شروعاً منفرداً قد تضاءلت . وعلى الرغم من ان دينغ لم يتمتع بسلطة مطلقة العنان كتلك التي تمتع بها ماو ولكن حينما يتعلق الامر بقرارات استراتيجية فانه يتصرف بطريقة سلطوية وقاطعة بمجرد استشارته لزملائه المؤثرين . فضلاً عن ذلك، كان حجم قراراته ونطاقها هائلاً في كثير من الاحيان . فالى جانب الشروع بالاصلاح الاقتصادي، قام دينغ بخيارات بالغة الأهمية، مثل بدء العمل بسياسة الطفل الواحد في العام ١٩٧٩، وقمع حركة احتجاج جدار الديمقراطية

[١] بتوليه منصب الأمين العام للجنة المركزية في الحزب الشيوعي الصيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. (المترجمة)

(Democracy Wall) في العام ذاته. وفي العام ١٩٨٩ أعلن الاحكام العرفية ونشر القوات في بكين[١]. وبالتطرق الى موضوع تايوان، شعر دينغ بالامن بما يكفي ليجعله يتبنى موقفاً متراخياً إزاء الجزيرة تاركاً شأن تقرير العلاقات عبر المضيق للجيل القادم

وعلى الضد، كان هو جينتاو وشي جين بينغ أكثر تقييداً . وبدى الفرق واضحاً في أواخر العام ٢٠١٢ بتولي شي جين بينغ السلطة من هو جينتاو . ففي سبعينيات القرن العشرين، وبغية بناء روابط مع اليابان، كان دينغ قا درأً على تجنّب سياسات قومية سريعة الانفعال تحيط بمسائل السيادة على جزر دياويو [٢] (Diaoyu) المتنازع عليها (والمعروفة في اليابان بجزر سينكاكو). إلا ان شي جين بينغ الذي كان قد صعد للتو الى قمة هرم السلطة ومتلهفاً لتعزيز سلطته في اعقاب اعلان اليابان في ايلول /سبتمبر ٢٠١٢ ملكيتها للجزر، شعر انه مجبر على التصرف بقوة رداً على تحرك طوكيو.

بمعنى اخر، تحولت الصين من ان يحكمها رجال اقوياء يتمتعون بشخصية ذات ثقة عالية الى ان يحكمها زعماء مقيدون بعملية صنع القرار الجماعي، ومحددات المدة ومعايير أخرى، والرأي العام، وسمات التكنوقراطية الخاصة. ومثلما قال لي احد الدبلوماسيين الصينيين رفيعي المستوى في العام ٢٠٠٢ " يستطيع ماو ودينغ ان يقررا، ولكن جيانغ والزعماء الحاليين يجب ان يطلبوا المشورة."

ضلّ حكام الصين عن نهج ماو ودينغ في ناحية مهمة : إذ انهم جبلوا على النظر الى غاياتهم بتحلي أكثر في المحافظة على النظام وتعزيز أدائه وأقل منها في إحداث تغيير هائل . فلقد

---

[١] كان دينغ شياو بينغ حينها رئيس اللجنة العسكرية المركزية فاستطاع إعلان القوانين العسكرية . عليه، صحى العالم على فجر ٤ حزيران/يونيو ١٩٨٩ بقيام الجيش بفض اعتصام ساحة تيانانمن بالقوة العسكرية المفرطة، وا قتحام الدبابات الميدان لسحق أكبر عدد من الحركات الطلابية والعمالية، وتمّ قتل الآلاف منهم. (المترجمة)

[٢] تمتد جزر دياويو غير المأهولة بالسكان على الجرف القارّي لبحر الصين الشرقي بحيث تبعد حوالي ١٧٠ كم شمالي تايوان و حوالي ٤٠٠ كم غربي أوكيناوا . كما تبعد عن جزيرة إشيجاكي اليابانية حوالي ١٧٠ كم ، وتبعد أقرب نقطة من البر الصيني عن الجزر حوالي ٣٠٠ كم . تمت إعادة السيطرة عليها من قبل اليابان عام ١٩٧٢. و قد طالبت كل من جمهورية الصين الشعبية و جمهورية الصين (تايوان) باستقلال هذه الجزر منذ عام ١٩٧٠–١٩٧١ . يتبع الأرخبيل إدارياً محافظة أوكيناوا. (المترجمة نقلاً عن موقع الموسوعة الحرة، ويكيبيديا على الانترنت)

كانت أهداف دينغ أهدافاً ترمي الى التحول . إذ سعى وراء صعود الصين الى أعلى السلم الاقتصادي وهرم القوة العالمية، وأنجز ذلك فعلاً . وراح يشرع ابواب الصين على مصارعها امام المعرفة الاجنبية مشجعاً شباب الصين للسفر الى الخارج (وهو موقف جاء نتيجة تأثره بسنوات دراسته في فرنسا والاتحاد السوفيتي)، وسمح للمنفعة النسبية، والتجارة، والتعليم تفعل سحرها.

وجاء خليفة دينغ، جيانغ زيمين الى السلطة لانه مثّل، على وجه التحديد، تغييراً في أسلوب القيادة: ففي اعقاب احتجاجات ساحة تيانانمن[1] ١٩٨٩ رأت فيه القوى التي تصطف الى جانب الإصلاح وتلك القلقة منه على انه قادر على الفعل ولا يهدد فحسب . ولكنه قفز اخيراً الى جانب الاصلاح السريع. اذ أدخل جيانغ الصين الى منظمة التجارة العالمية، وأعّد العدة لأول رحلة فضاء مأهولة، وصرح للمرة الأولى ان الحزب الشيوعي الصيني يحتاج الى جذب عدد واسع من المبدعين والمهرة الى كوادره. وخلال الثلاثة عشر عاماً، مدة حكمه، نمى اقتصاد الصين بمعدل نسبة سنوية مقدارها ٩,٧ بالمئة.

الا ان جيانغ زيمين، وبفضل كل من شخصيته وظروفه كان بعيداً عما كان عليه دينغ شياو بينغ رجل التحول القوي . ولانه مهندس متدرب، كان جيانغ عملياً ومركزاً على ان تؤتي الامور أُكلها. ففي العام ١٩٩٢، على سبيل المثال، قال لجماعة من الاميركان انه قبل عقد من الزمان، حينما كان موظفاً بسيطاً زار شيكاغو فأولى اهتماماً خاصاً بعملية جمع نفايات المدينة هناك أملاً ان يجد حلاً لمشكلة قشور البطيخ الأحمر المتراكمة حينما يعود الى وطنه . وتباهى، بعدها، امام الاميركان انه وبوصفه عمدة شنغهاي قد حافظ على الاراضي من خلال بناء جسر لولبي الشكل على منحدر الامر الذي قلص الحاجة الى ترحيل بعض سكان المدينة. لم يكن هذا تغييراً اجتماعياً متهوراً، ولكنه اهتمام جيانغ الكامل بتحسين حياة الصينيين العاديين مادياً.

وبرهن هو جينتاو ورئيس وزرائه وين جياباو على انهما اقل ميلاً الى التحول. وكان هذا التطور ملحوظاً حتى في العام ٢٠٠٢، عشية تولي هو جينتاو السلطة. إذ قلل لي حينها مسؤول

---

[1] **مظاهرات ساحة تيانانمن هي مجموعة من المظاهرات الوطنية التي وقعت في جمهورية الصين الشعبية، بين ١٥ نيسان/ ابريل، ١٩٨٩ و٤ حزيران/ يونيو، ١٩٨٩، وتمركزت في ساحة تيا نانمن في بكين التي كانت محتلة من قبل طلاب جامعيين صينيين طالبوا بالديمقراطية والإصلاح. (المترجمة)**

دبلوماسي صيني رفيع المستوى " سيظهر تيار اخر باتجاه قيادة جماعية بدلاً من القادة الأعلى ." ستكون القيادات المستقبلية جمعية، وأكثر ديمقراطية، وستسعى وراء الإجماع بدلاً عن إتخاذ قرارات اعتباطية. ولكن السيئ في الأمر انهم سيتمتعون بقدر اقل من السلطة. عليه، سيكون من العسير عليهم اتخاذ قرارات جريئة حينما تكون القرارات الجريئة مطلوبة." لم يُحدث هو جينتاو إصلاحات سياسية أو اقتصادية فعلية؛ ولعل انجازه الأبرز كان تعزيز العلاقات مع تايوان . وعليه فان التفسير الأفضل لسنوات هو جينتاو في المنصب هو انه نظّم التغييرات الكاسحة التي بدأها كل من دينغ شياو بينغ وجيانغ زيمين.

وبعد ترقيته الى منصب قيادي في الحزب في تشرين الثاني /نوفمبر [1]٢٠١٢، عزز شي جين بينغ من سلطته في العام [2]٢٠١٣، الامر الذي سمح بظهور نقاش قوي حول الاصلاح حتى مع تشديده القيود على حرية التعبير . ويدور لب النقاش حول كيفية اعادة انعاش النمو الاقتصادي والدرجة التي يكون عندها التغيير السياسي شرطاً مسبقاً لمزيد من التقدم الاقتصادي

وبعد اجتماع اللجنة المركزية للحزب في تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠١٣(الجلسة المكتملة الثالثة)[3]، صرحت إدارة شي جين بينغ عن نيتها " تعميق الاصلاح بشكل شامل "[1]، وطوت

---

[1] توليه منصب الأمين العام للجنة المركزية في الحزب الشيوعي الصيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. (المترجمة)

[2] عقد المجلس الوطني الـ ١٢ لنواب المجلس الوطني دو رته الأولى في الرابع عشر من آذار /مارس ٢٠١٣ بقاعة الشعب الكبرى في العاصمة بكين بحضور ٣٠٠٠ نائب، وقرر انتخاب شي جين بينغ رئيساً لجمهورية الصين الشعبية خلفاً لهو جينتاو، بموافقة ٢٩٩٦ صوتاً ومعارضة صوت واحد، فيما امتنع ٣ مندوبين عن التصويت. (المترجمة)

[3] عقدت اللجنة المركزية الدورة ١٨ للمؤتمر العام للحزب الشيوعي الصيني الاجتماع الثالث لها من ٨-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ويعد الاجتماع الثالث للجنة في كل دورة من دورات المؤتمر العام للحزب اجتماعاً مهماً تتخذ فيه قرارات تعبر عن تغيرات جذرية في المجتمع.

ومن الجد ير بالذكر ان لدى الحزب الشيوعي الصيني تقليد اقتراح التغيرات الرئيسية في الجلسات الكاملة الثالثة منذ العام ١٩٧٨ عندما قررت الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الـ ١١ للحزب الشيوعي الصيني تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح لتنهي بذلك عقوداً من العزلة . كما وافقت الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الـ ١٤ للحزب الشيوعي الصيني في العام ١٩٩٣ على تطبيق اقتصاد السوق الاشتراكي لتمهد بذلك الطريق لانطلاق الصين الاقتصادي في عقدين متتاليين . ويحتاج الحزب إلى الوقت ليحدد المشكلات بعد ان تضع المؤتمرات الوطنية أهدافاً مفصلة للتنمية .(المترجمة نقلاً عن عدة مواقع على الانترنت)

تشكل فريقاً يأخذ على عاتقه القيام بذلك . ومن المفيد القول، ان الحاجة لمثل هذه الهيئة تؤشر انه ما زال ثمة الكثير من الخلافات بشأن السياسة، وان الحكومة المركزية تنوي ان تبقى تركز على الاصلاح على الأقل حتى العام ٢٠٢٠. الا انه ليس نهجاً واضحاً للمضي قدماً . ومرد الامر انه في بعض المجالات تحتاج الصين الى اقتصاد السوق، وتحتاج الى اللامركزية وفي أخرى الى المركزية

وعلى الرغم انه ما يزال ثمه الكثير من الغموض، الا ان الهدف الاساسي من السياسة الناشئة هو ان يكون ثمة سوق يؤدي دوراً حاسماً في تخصيص الموارد مع تعديل بكين للوضع المحلي بحيث تتساوى فيه الفرص بين المؤسسات التجارية والشركات غير الحكومية، وتسهيل عمليات المصادقة البيروقراطية. ويمكن ان يجد الأجانب ما يروق لهم في وعد الحكومة الا وهو "تسهيل الوصول الى الاستثمار، وتسريع إنشاء مناطق تجارة حرة، وتوسيع الانفتاح الساحلي والجزري." ولا بد من القول ان لمثل هذه السياسات نتائج سياسية ايضاً، وان بيان الاجتماع ذكر الحاجة لتغييرات في السلطة القضائية والحكومات المحلية في وقت يقترح فيه مزيداً من الحقوق للفلاحين . وما قيل، في دعوة لانشاء لجنة أمنية وطن ية، يحدد كل من الامن الداخلي والخارجي بوصفهما هموماً كبرى. وثمة مسيرة طويلة في قادم الايام.

مجتمع متشظٍ

ترافقت هذه التغيرات في انموذج القيادة الفردية مع تحول جذري اخر : تعددية مجتمع واقتصاد وبيروقراطية الصين. فخلال عهد ماو تسي تونغ، أكد زعماء الصين على انه م خدموا غرضاً واحداً فحسب. الا وهو الجماهير الصينية . كانت وظيفة الحكومة قمع القوى الحرونة وتثقيف الشعب بمصالحه الحقيقية. ولم يدر الحكم حول تسوية الخلافات، بل حول تقليصها.

على أية حال، منذ عهد ماو تسي تونغ، تشظى كل من مجتمع وبيروقراطية الصين . الامر الذي جعل من العسير على بكين اتخاذ قرارات وتنفيذ سياسات . وبغية التعاطي مع

---

[١] أشار الرئيس شي جين بينغ خلال حديثه في حلقة نقاشية بمدرسة الحزب التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي حول التقدم الشامل للإصلاح في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٤ إلى أن خطة الإصلاح ترتكز على المصالح الشاملة للبلا د والمصالح الأساسية وطويلة المدى واستبعاد الأفكار التقليدية التي ترى أن السياسات التي لا تلقى قبول الجماهير بشكل فوري لا يجب النظر فيها. المترجمة نقلاً عن arabic.china.org.cn)

التحدي، طورت الحكومة الصينية لا سيما منذ عهد دينغ، نظاماً سلطوياً ولكنه متجاوب يوازن توازناً واضحاً المصالح الجغرافية والوظيفية والحزبية والسياسية عبر التمثيل على المستويات الأعلى للحزب الشيوعي الصيني. وعلى الرغم من ان سُبل التعبير عن الذات على الصعيد السياسي تبقى محدودة، وعملية صنع القرار الخاصة بالنخبة مبهمة، إلاّ ان حكام الصين يسعون الآن لحل النزاعات بين المصالح المتصارعة عوضاً عن سحقها. وان قمع مثل هذه النزاعات لا يتم الا حينما يتصور هولاء القادة انها تمثل تهديدات كبيرة على وجه الخصوص. لقد سعوا لاختيار كوادر الدوائر الانتخابية المختلفة في وقت يطبقون فيه إجراءات صارمة بحق زعماء الحركات المناهضة للحكومة

لا بد من الإشارة الى ان الكثير من جماعات المصلحة القوية الجديدة في الصين هي جماعات اقتصادية في طبيعتها . ويتنازع الآن العمال والادارة بشأن ظروف العمل والأجر . من ناحية اخرى، انه ما دامت الاعمال التجارية الصينية انتهى بها الامر الى ان تبدو مثل الشركات الغربية، فانها تخضع جزئياً فحسب الى توجيهات الحزب. فعلى سبيل المثال، ومثلما اشارت العالمة تابيثا مالوري[1]، باتت صناعة الصيد مخصخصة بدرجة متزايدة . ففي العام ٢٠١٢، كانت ملكية ٧٠% من شركات الصيد في المياه البعيدة الصينية تعود للقطاع الخاص . الامر الذي عسّر على الحكومة المركزية منع وقوع التجاوزات في الصيد.

في حين، في القطاع الحكومي، تدعم شركة الصين الوطنية للنفط البحري أو (كنوك CNOOC)[2] سياسات تفضل مزيدٍ من التوكيد (صافي الاحتياطيات المؤكدة) في بحر الصين

---

[1] **تابيثا غريس مالوري: متخصصة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والداخلية الصينية. يشمل مجال اهتماماتها البحثية الحالية دور الصين فى الشؤون العالمية، والقضايا البيئية، والزراعة المستدامة . كما ان لها أبحاثاً عن العلاقات الصينية الإفريقية.**

عملت الدكتورة مالوري أيضاً زميلة أبحاث في المكتب الوطني للبحوث الآسيوية، وهي منظمة مكرسة لإع لام وتعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه آسيا.

حصلت على الدكتوراه في العلاقات الدولية من كلية الدراسات الدولية المتقدمة التابعة لجامعة جونز هوبكنز.

(المترجمة)

[2] **تعد مجموعة كنوك (اختصاراً لشركة الصين الوطنية للنفط البحري) أكبر منتج صيني للنفط الخام والغاز الطبيعي في الخارج، وتشارك بشكل رئيس في مجالات الاستكشاف والتطوير والإنتاج والمبيعات من النفط والغاز الطبيعي.**

الجنوبي حيث تعتقد هذه السياسات ان رواسب الهيدروكاربون تقع هناك. وأوجدت الشركة أرضية مشتركة مع البحرية الصينية، والتي تستدعي ميزانية أكبر واسطولاً محد ثاً. وعليه، تصبح جماعات المصلحة شريكات صريحات في العملية السياسية حول القضايا الداخلية والخارجية على حد سواء.

وراحت بيروقراطية الصين تتكيف إزاء كثرة المصالح ذلك انها أصبحت، هي نفسها، أكثر تعددية . ويستخدم المسؤولون محافل تدعى "جماعات صغيرة رائدة " (lingdao xiaozu) لحل الخلافات بين المنظمات والمواقع المحددة المتنازعة . ويقضي نائبا رئيس الوزراء ومستشارا الدولة كثيراً من وقتهم لتسوية مثل هذه النزاعات . في حين تعتمد المقاطعات والمدن الكبرى مثل شنغهاي والجمعيات التجارية والصناعية اعتماداً متزايداً على النواب في بك ين لدعم مصالحهم من خلال الضغط على صناع القرار الوطني. وهو انموذج يتكرر على المستوى الاقليمي ايضاً.

سلطة الشعب

لم يسمح ماو تسي تونغ قط للرأي العام أن يقيد سياساته، وان الارادة الشعبية كانت امراً يحدده هو نفسه. بالمقابل، تبنى دينغ شياو بينغ الإصلاحات، ذلك انه كان يخشى ان الحزب الشيوعي الصيني على وشك ان يخسر شرعيته، مع ذلك كان يتجاوب مع الرأي العام فقط حينما ينسجم مع تحليله.

تعمل المجموعة في أربعة مجالات رئيسة للإنتاج البحري في الصين (خليج بوهاي، وغرب جنوب بحر الصين، و شرق جنوب بحر الصين، وشرق بحر الصين) ، ولدى المجموعة أصول في الخارج في كل اندونيسيا واستراليا ونيجيريا والأرجنتين والولايات المتحدة، ودول أخرى. تتمركز المجموعة على صافي الاحتياطيات المؤكدة من النفط بحوالي ٢,٩٩ مليار برميل من المكافئ النفطي. وكان متوسط الإنتاج اليومي ٩٠٠,٧٠٢ برميل يومياً . واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بلغت احتياطيات وانتاج الشركة في الخارج ما يقرب من ٢٥,٤ ٪ و ٢٠,١ ٪ على التوالي من العمليات النفطية للمجموعة.

عدلت مجموعة كنوك(CNOOC) في ٢٠٠٥ عن محاولة استحواذ بقيمة ١٨,٥ مليار دولار التي قدمتها لشركة يونوكال الأميركية لإنتاج النفط والغاز وذلك بسبب مواجهة معارضة سياسية قوية في الولايات المتحدة. ومع ذلك فقد قالت الشركة انها تقدمت بالعرض بناء على أهداف تجارية بحتة. (المترجمة نقلاً عن

(http://www.openoil.net/wiki/ar/index.php

اليوم، على الضد، يتكلم الزعماء الصينيون، كلهم تقريباً، صراحة عن أهمية الرأي العام كهدفٍ موضوع نصب اعينهم ذلك انه يعمل على احتواء مشاك ل البلد . ففي آب/اغسطس٢٠١٣، على سبيل المثال، ذكّرت الصحيفة الحكومية تشاينا ديلي China)[1] (Dailyالزعماء بان لجنة التنمية والاصلاح الوطنية[2] أصدرت تشريعات تطالب المسؤولين المحليين باجراء تقييمات مخاطرة لتحديد احتمالية وقوع اضطرابات شعبية في رد فعل إزاء مشاريع ا لبناء الكبرى، وقالت ان مثل هذه الاجراءات يجب ان تتوقف مؤقتاً اذا ما أوجدت معارضة متوسطة المستوى بين المواطنين.

وكانت الصين قد أنشأت جهازاً كبيراً هدفه قياس الرأي العام. ففي العام ٢٠٠٨، وهو العام الأحدث التي تتوفر عنه البيانات، أجرت ما يقرب من ٥١.٠٠٠ شركة، الكثير منها ذات عقود حكومية، استطلاعات للرأي، وان بكين بدأت استخدام بيانات المسح لتساعد في تقييم ما مدى استحقاق المسؤولين في الحزب الشيوعي الصيني للترقية . وقال لي احد مستطلعي رأي الجماهير الذي رأى ان الكثير من عمله يأتي من الحكومة المركزية انه " في الولا يات المتحدة، يستخدم استطلاع الرأي للانتخابات، إلاّ ان عمله الرئيس في الصين هو مراقبة اداء الحكومة"

تقترح مثل هذه التطورات ان زعماء الصين يقرون الآن بحتمية ان تكون الحكومة أكثر تجاوباً أو على الأقل تبدو انها تسير في هذه الدروب . في الحقيقة، ومنذ العام ٢٠٠٠، استندوا بكثرة إلى الرأي العام في شرح سياساتهم حول نسب التبادل، والضرائب والبنية التحتية . ويكمن الرأي العام وراء التصاعد في حزم بكين في تعاطيها مع الشؤون الإقليمية في العامين ٢٠٠٩ و٢٠٠٠. وراح العالم الصيني نيوشينجون يجادل بان الصين تبنت موقفاً أشد صلابة في النزاعات البحرية، ومسائل خارجية أخرى، خلال هذه المدة كاستجابة مباشرة للغضب الشعبي بشأن النقد الغربي لسجل حقوق الانسان في الصين، لا سيما في المدة التي سبقت الالعاب الاولمبية ٢٠٠٨، حينما الح بعض القادة الغربيون بانهم قد لا يحضرون الاولمبياد . واستاء الصينيون من سلوك

[1] أكبر صحيفة صينية ناطقة باللغة الإنجليزية. تأسست في العام ١٩٨١. وهي الصحيفة الصينية الوحيدة التي دخلت بفعالية الى الأسواق الغربية الكبرى . (المترجمة)

[2] أعلى هيئة للتخطيط الاقتصادي في الصين. (المترجمة)

الرئيس الفرنسي، لا سيما ان صحيفة تشاينا ديلي (China Daily) نقلت بان "الشعب الصيني لا يريد ان يحضر الرئيس الفرنسي، نيكولاس ساركوزي مراسيم افتتاح العاب بكين"

تنبع استجابة بكين الكبيرة، في جزء كبير منها، من إقرارها ان الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والافراد جميعهم يغدون أكثر قوة، وان الحكومة المركزية تخسر تدريجياً احتكارها المال والمواهب البشرية والمعلومات . ولنأخذ على سبيل المثال رأس المال، فمنذ عهد دينغ، تراكم الكثير منه في صناديق خارج الحكومة المركزية. ومنذ العام ١٩٨٠ الى العام ٢٠١٠، ارتفعت نسبة العوائد الحكومية الكلية التي تم إنفاقها على المستوى المحلي من ٤٦% الى ٨٢%. في حين، هبطت حصة الناتج الصناعي الكلي الذي انتجه القطاع المملوك للدولة من ٧٨% في العام ١٩٧٨ الى ١١% في العام ٢٠٠٩. ومن نافل القول ان الدولة ما زالت تهيمن بحزم على القطاعات الاستراتيجية مثل تلك المتعلقة بالدفاع والطاقة والمال والبنى التحتية العامة واسعة النطاق، وما برح الصينيون العاديون غير متمتعين بما هو قريب من الحرية الاقتصادية غير المحددة . كما ان التغيير عاد بالفا ئدة على المسؤولين المحليين والقادة العسكريين الفاسدين ونقابات الجريمة والمقاولين المحتالين، ويمكن ان يعمل كلهم ضد مصلحة المواطن. ولكن حينما يحصل الشعب على سيطرته على الموارد الاقتصادية، سيكون لديه مزيداً من الخيارات فيما يتعلق بأين يعيش، وما هي الملكية التي يحصل عليها، وكيف يعلم ابناءه، وما هي الفرصة التي سيسعى من اجلها . هذه ليست حرية مطلقة العنان، ولكنها بداية بكل تأكيد.

وعند الخوض بالحديث عن الرأسمال البشري، فانه في العام الدراسي ١٩٩٧ -١٩٧٨، أي السنة الأولى بعد الثورة الثقافية، تم قبول ما يقارب من ٤٠٠.٠٠٠ طالب في الجامعات الصينية. وبحلول العام ٢٠١٠، ارتفع العدد الى ٦.٦ مليون طالب. فضلاً عن ذلك، نرى ان الكثير من الطلبة الصينيين يتلقون تعليمهم خارج البلد . ففي العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣، درس أكثر من ٢٣٠.٠٠٠ طالب في الولايات المتحدة وحدها. وان الكثير منهم يعود الى الوطن بعد التخرج. والنتيجة هي امتلاك الصين الآن خزين كبير من الأفراد الموهوبين الذين يمكنهم مساعدة المنظمات والاعمال التجارية الواقعة خارج هيمنة الدولة . وكل يوم، تنمو هذه الكيانات في العدد والقوة، وفي بعض الحالات، بدأت انجاز واجبات كانت الحكومة تقليدياً تقوم بها. او لا

يتم التعاطي معها قطعياً . فعلى سبيل المثال، تلمس معهد الشؤون العامة والبيئية [١]، وهو منظمة غير حكومية تجمع البيانات وتنشرها حول ممارسات التخلص من فضلات المعامل، طريقه في الضغط على بعض الشركات التي تسبب التلوث بغية إصلاح وسائلها في التخلص من لفضلات.

كما يحصل الآن المواطن الصيني على وصول للمعلومات لم يسبق له مثيل إذ ثمة الآن أكثر من نصف مليار مستخدم للانترنت . وفضلاً عن وضع حد لتدفق المعلومات من خلال ما يسمى بجدار الصين الناري العظيم [٢] (Great Wallfire)، حاربت الحكومة وما انفكت المعلومة بالمعلومة[٣]. وفي رد فعل على اشاعات الانترنت عن سقوط مسؤول الحزب الشيوعي الصيني بوتشيلاي [٤]، على سبيل المثال، نشرت الحكومة مقاطع محددة من إدلاء الشهادة في المحكمة، على شبكات التواصل الاجتماعية الصينية. وقامت الحكومة المركزية بجهود جبارة لتسخير منافع الانترنت ولتعزل نفسها عن الآثار الأكثر فقداناً للاستقرار.

في الوقت عينه، يندفع المزيد من المواطنين الصينيين الى المدن . إذ يترافق تيار التحضر (النزوح من الريف الى المدن) الآن مع مستويات التعليم والدخل المرتفعين وانتعاش الآمال الشعبية. ومثلما قال لي اقتصادي صيني كبير في العام٢٠١٠ "في المدينة، يتنفس الناس هواء الحرية النقي."

---

[١] معهد الشؤون العامة والبيئية: هي مجموعة لا تهدف للربح تتابع التلوث في أنحاء الصين، ومقره بكين . أسس المعهد ويديره ما جون. (المترجمة)

[٢] جدار الصين الناري العظيم ويعرف أيضاً بمشروع الدرع الذهبي هو مشروع لمراقبة الإنترنت، تشغله وزارة الأمن العام في جمهورية الصين الشعبية (MPS) وهي جزء من حكومة الصين . أطلق المشروع في العام ١٩٩٨ وبدأ العمل به في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ٢٠٠٣. (المترجمة نقلاً عن موقع الموسوعة الحرة، ويكيبيديا على الانترنت)

[٣] أعلنت الصين يوم السبت ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٢ عن قيود كبرى على استخدام المدونات وإغلاق مواقع إنترنت عدة واعتقال أشخاص عدة متهمين بأنهم يقفون وراء إطلاق "شائعات" حول انقلاب في بكين.
وأعلنت وكالة أنباء الصين الجديدة السبت أن السلطات الصينية فرضت إغلاق ستة عشر موقعاً إلكترونياً واعتقلت ستة أشخاص بسبب "فبركة ونشر شائعات".
(المترجمة نقلاً عن موقع جريدة الشرق الأوسط على الانترنت في ١ نيسان /ابريل ٢٠١٢ ، العدد ١٢١٧٨ وموقع مركز الدوحة لحرية الإعلام على الانترنت في ٢٠١٢/٠٤/٠١)

[٤] يأتي تشديد القيود هذا الذي أعلنت عنه الصين يوم السبت ٣١ مارس/آذار ٢٠١٢ بعد ١٥ يوماً على إقالة بو تشيلاي القيادي السياسي الذي أراد كسر صورة الوحدة التي يريد الحزب الشيوعي الصيني إعطاءها. (المترجمة)

يعني ترافق سكان الحضر ذات الكثافة العالية مع المطامح المرتفعة سريعاً، وانتشار المعرفة وسهولة تنسيق العمل الاجتماعي، ان يواجه الزعماء الصينيون تحدياً يكبر باطراد بُغية ان يحكموا. وهم ما عليه الآن بالفعل . ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، على سبيل المثال، نقلت صحيفة الغارديان بان زهينغ تشازيونغ، وهوسكرتير الحزب في مقاطعة قوانغدونغ [١] الذي كان قد واجه غضب الفلاحين بشأن الاستيلاء على ارضهم قال بسخط " ثمة مجموعة وحيدة فحسب من الناس الذين يشهدون فعلاً اعباءً اضافية عاماً بعد عام. فمن هم؟ هولاء هم كوادر الحزب وانا منهم."

مواطنون ام رعايا؟

وصلت ثورة الاصلاح في الصين الى نقطة لم يكن دينغ شياو بينغ ورفقاؤه يتوقعونها. إذ يصارع زعماء الصين الكبار من اجل الحكم حكماً جماعياً ناهيك عن إدارة بيروقراطية معقدة بازدياد، ومجتمع متسع . وتغدو وظيفتهم عسيرة بسبب الافتقار الى مؤسسات تبين المصالح المختلفة، وتقضي حيادياً بنزاعات المصالح، وتضمن تنفيذاً عادلاً ومسئولاً للسياسة. بمعنى انه على الرغم من ان الصين قد تمتلك اقتصاداً مزدهراً وجيشاً قوياً الا ان نظام الحكم لديها تحول الى نظام هش.

جرت هذه الضغوطات الصين الى سُبلٍ محتملة عدة. الخيار الأول، هو ان يسعى زعماء الصين وراء إعادة إرساء نظام أكثر مركزية وسلطوية، الا ان ذلك سيخفق في النهاية في تلبية حاجات مجتمع الصين المتحول سريعاً . اما الاحتمالية الثانية، انه في مواجهة الاضطراب والانحلال، سيأتي زعيم كاريزمي وأكثر سعياً وراء التغيير الى المقدمة ويرسي قواعد نظام جديد ربما يكون ديمقراطياً ولكن الأكثر رجحاناً ان يكون نظاماً سلطوياً . و يكون السيناريو الثالث أكثر خطورة:إذ تستمر الصين في التعددية ولكنها تخفق في بناء مؤسسات ومعايير مطلوبة لحكم مسؤول وعادل في الداخل وسلوك بنّاء في الخارج. ولعل هذا النهج يفضي الى الفوضى.

ولكن ثمة سيناريو رابع ايضاً، يحث فيه زعماء الصين البلد قدماً بارساء قواعد سيادة القانون وبنى تشريعية تعكس بشكل أفضل المصالح المتنوعة للبلد. كما ينبغي على بكين ايضاً ان

[١] تعد مقاطعة قوانغدونغ واحدة من أكبر مراكز صناعة السيارات في الصين (المترجمة)

توسع مصادر شرعيتها ما بعد النمو والمادية والمكانة العالمية، من خلال بناء مؤسسات راسية مثبتة بدعم شعبي حقيقي. لا يعني هذا بالضرورة التحول الى ديمقراطية كاملة ولكنه قد يعني تبني سماتها: مشاركة سياسية محلية، وشفافية رسمية، ومزيد من الهيئات القضائية وهيئات مكافحة الفساد المستقلة، وإشراك للمجتمع المدني، ومراجعة مؤسسية على السلطة التنفيذية، ومؤسسات تشريعية ومدنية لتوجيه مصالح البلد المختلفة . بعد اتخاذ كل هذه الخطوات فحسب قد تبدأ الحكومة الصينية تجريب ان تمنح الشعب رأياً في اختيار زعمائه الكبار.

والتساؤلان المطروحان اليوم اذا ما يفضل شي جين بينغ مثل هذا النهج، ولو نظرياً، أو اذا ما يكون مستعداً لمواصلته حتى النهاية . تقترح المؤشرات الأولية بان مؤيدي الاصلاح الاقتصادي قد نالوا القوة في ظل حكمه وان السياسات المهمة التي تبنتها الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني سرتكثف الضغط من اجل الاصلاح السياسي. الا ان عهد شي جين بينغ لم يبدأ الا للتو، وما زال مبكراً جداً القول فيما اذا كان وقته الذي قضاه في الشؤون العسكرية[1] وتجربته التي اكتسبها نتيجة شغله مناصب في مناطق الصين الأكثر حداثة والكوزموبوليتانية والمترابطة عالمياً. فوجيان وجيجيانغ وشانغهاي [2] . قد فوضه السلطة والرؤية الضروريتين لدفع البلد باتجاه التاريخ. وينحدر شي جين بينغ والأعضاء الست الآخرون[3] في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب (Politburo Standing Committee) وهو

[1] عيّن رئيساً لمدرسة الحزب العسكرية في العام ٢٠٠٧ ويتولى منصب رئيس اللجنة العسكرية المركزية في جمهورية الصين الشعبية منذ ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣. (المترجمة)

[2] حصل شي جين بينغ في عام ١٩٨٥ على عضوية اللجنة الدائمة للحزب الشيوعي الصيني بمدينة شيامن في مقاطعة فوجيان جنوب شرق الصين ونائباً لعمدة المدينة، ثم عضوية اللجنة الدائمة للحزب في المقاطعة في ١٩٩٣، حتى صار نائباً لأمين لجنة الحزب في المقاطعة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٢.

انتقل في عام ٢٠٠٢ لمقاطعة جيجيانغ شرق الصين وعمل كنائب أمين للجنة الحزب الشيوعي هناك، ثم أميناً للجنة الحزب ورئيساً للجنة الدائمة لمجلس نواب الشعب في المقاطعة عام ٢٠٠٣.

وفي ٢٠٠٧، عمل أميناً للجنة الحزب الشيوعي الصيني ببلدية شانغهاي، والسكرتير الأول للجنة الحزب لقوات الحرس ببلدية المدينة.(المترجمة نقلاً عن موقع الموسوعة الحرة، ويكيبيديا على الانترنت)

[3] الأعضاء الستة الآخرون فى اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني لى كه تشيانغ وتشانغ ده جيانغ ويوى تشنغ شنغ وليو يون شان ووانغ تشي شان وتشانغ قاو لي. (المترجمة)

جهاز صنع القرار الأقوى في الصين، من نطاق خلفيات ثق افية أوسع من تلك التي كانت لاعضاء اللجان الدائمة السابقة . ولعل هذا التنوع يكون بشيراً بالابداع الا انه قد يولد ركوداً ايضاً.

وثمة خطر ايضاً مؤداه ان اولئك الذين يتسلقون الى قمة أي نظام سياسي لا يستطيعون رؤية ما بعدها. الا ان التاريخ يعطي الأمل: في الصين رأى دينغ ما بعد ماو ونظامه الذي صاغه، وفي تايوان باشر تشيانغ تشينغ كيو باصلاحات ليبرالية في ثمانينيات القرن العشرين وهو امر حال دونه والده تشيانغ كاي . تشيك.

ان مخاطر الثبات ما زالت تفوق مخاطر الصياغة، ولا يمكن للصين الا ان تأمل بان قادتها يدركون هذه الحقيقة ويمضون قدماً، حتى ولو دون معرفة الى اين يتجهون بالضبط . وإذا ما اخفق شي جين بينغ وجماعته في القيام بذلك، ستكون النتائج حينها وخيمة : ستكون الحكومة قد اضاعت فرصة النمو الاقتصادي، وبددت القدرة البشرية، ولعلها تقوض أيضاً الاستقرار الاجتماعي. ولكن اذا ما تد بر قادة الصين الجدد شأن صياغة نهج يسير بخطاه نحو مزيد من الانسانية والمشاركة ونظام حكم يقوم على القانون في وقت يتم فيه المحافظة على النمو الاقتصادي القوي والاستقرار، حينها سيمنحون الأمة عزماً جديداً وهو هدف الوطنيين والاصلاحيين في بحر قرن ونصف من الزمان.